

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبدالات .
وعضوية القضاة السادة
د. محمد الطراونة ، داود طيبة ، باسم المبيضين ، حسين السكران .

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٧/٢٨٨

المستدعي : _____

مساعد النائب العام / إريد .

بتاريخ _____ خ ٢٠١٧/١/١٧ تقدم المستدعي بطلبه
تعيين المرجع المختص سنداً لأحكام المادتين (٣٢٢ و ٣٢٣) من قانون أصول
المحاكمات الجزائية .

ملخص الوقائع :

أولاً : بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٤ قيدت القضية الصلحية الجزائية رقم _____
(٢٠١٤/٢٦٦٢) صلح جزاء غرب عمان لملاحقة _____ المشتكى عليه
بجرم إصدار شيك لا يقابله رصيد وفقاً لأحكام المادة
(٤٢١) من قانون العقوبات .

ثانياً : بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٣ بعد السير بإجراءات المحاكمة قررت محكمة
صلح جزاء غرب عمان في القضية الصلحية الجزائية رقم _____ (٢٠١٤/٢٦٦٢)
بجرم إصدار صلح جزاء غرب عمان إدانة المشتكى عليه
شيك لا يقابله رصيد وفقاً لأحكام (٤٢١) من قانون العقوبات والحكم عليه بالنتيجة
بالحبس مدة سنة واحدة والرسوم والغرامة مئة دينار والرسوم .

ثالثاً : لم يرتض المشتكى عليه (المعارض) بالحكم الصادر بحقه بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٣ في القضية الصلحية الجزائية رقم (٢٠١٤/٢٦٦٢) فتقدم باعتراضه لدى محكمة صلح جزاء غرب عمان وعليه قيدت القضية الصلحية الجزائية رقم (٢٠١٦/٦١٩) صلح جزاء غرب عمان .

رابعاً : بتاريخ ٢٠١٦/٢/١١ قررت محكمة صلح جزاء غرب عمان في القضية الصلحية الجزائية رقم (٢٠١٦/٦١٩) صلح جزاء غرب عمان إعلان عدم اختصاصها بنظر القضية وأحالت الأوراق إلى محكمة صلح جزاء إربد حسب الاختصاص .

خامساً : بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٠ ورد ملف القضية الصلحية الجزائية رقم (٢٠١٦/٦١٩) إلى محكمة صلح جزاء إربد وعليه قيدت القضية الصلحية الجزائية رقم (٢٠١٦/٢٥٧٠) لدى محكمة صلح جزاء إربد وبعد السير بإجراءات المحاكمة وبتاريخ ٢٠١٧/١/٥ قررت محكمة صلح جزاء إربد في القضية الصلحية الجزائية رقم (٢٠١٦/٢٥٧٠) إعلان عدم اختصاصها بنظر القضية وأحالت الأوراق إلى مدعي عام إربد لإجراء المقتضى القانوني والذي بدوره أحال الأوراق إلى النائب العام من أجل النظر في أمر تعيين المرجع المختص .

سادساً : ولكونه قد صدر قراران بعدم الاختصاص من قبل محكمة صلح جزاء غرب عمان ومحكمة صلح جزاء إربد نشأ عنهما خلاف سلبي على الاختصاص أوقف سير العدالة فإنه يقتضي مع ذلك طلب تعيين المرجع المختص .

سابعاً : محكمتم هي المختصة بنظر هذا الطلب عملاً بأحكام المادة (٢/٣٢٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية كون الخلاف على الاختصاص قد وقع بين محكمتي صلح غير تابعتين لمحكمة استئناف واحدة .

الطلب :

قبول الطلب شكلاً والتكرم بتعيين المرجع المختص بنظر هذه الدعوى وأني أبادي لمحكمتم أن محكمة صلح جزاء غرب عمان هي المختصة بنظر هذه القضية .

* وبتاريخ ٢٦/١/٢٠١٧ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم (٢٠١٧/٦/٢) تعيين المرجع المختص مبدئياً أن محكمة صلح جزاء غرب عمان هي المرجع المختص.

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن محكمة صلح جزاء عمان كانت وبقرارها الصادر بالدعوى رقم (٢٠١٤/٢٦٦٢) تاريخ ٢٣/٦/٢٠١٤ قضت بإدانة المشتكى عليه (بجرم إصدار شيك لا يقابله رصيد بحدود المادة (٤٢١) عقوبات والحكم بحبسه مدة سنة واحدة والرسوم مع إلزامه بقيمة الادعاء بالحق الشخصي البالغ (١٤١٧) ديناراً مع الرسوم والتضمينات .

بتاريخ ٢٥/١/٢٠١٦ اعترض المحكوم عليه على قرار الحكم سالف الإشارة إليه لدى المحكمة ذاتها وسجل القضية الاعتراضية (٢٠١٦/٦١٩) وبتاريخ ١١/٢/٢٠١٦ قضت بعدم اختصاصها وبأن الاختصاص يعود إلى محكمة صلح جزاء إربد .

قيدت الدعوى لدى محكمة صلح جزاء إربد تحت الرقم (٢٠١٦/٢٥٧٠) وبتاريخ ٥/١/٢٠١٧ قضت بعدم اختصاصها وبأن الاختصاص منعقد لمحكمة صلح جزاء غرب عمان .

أدى صدور قرارين متناقضين بعدم الاختصاص نشأ عنهما خلاف سلبي أدى إلى وقف سير العدالة .

وفي القانون :

تقام دعوى الحق العام على المشتكى عليه أمام المرجع القضائي المختص التابع له مكان وقوع الجريمة أو موطن المشتكى عليه أو مكان إلقاء القبض عليه ولا أفضلية لمرجع على آخر إلا بالتاريخ الأسبق في إقامة الدعوى لديه على مقتضى المادة (١/٥) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وحيث إن الدعوى كانت بتاريخ أسبق من التاريخ الذي أُحيلت به إلى محكمة صلح جزاء إربد فتكون محكمة صلح جزاء غرب عمان هي المختصة بنظر الدعوى .

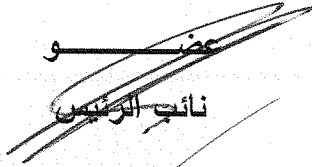
لذا وعملاً بأحكام المادة (١/٣٢٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية نقرر تعيين محكمة صلح جزاء غرب عمان مرجعاً مختصاً لرؤية الدعوى واعتبار الإجراءات التي قامت بها محكمة صلح جزاء إربد غير المختصة أصلاً صحيحة وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/١٣ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

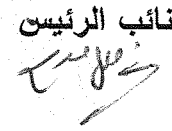


عضو

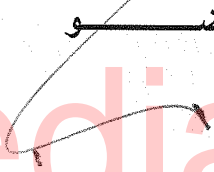


نائب الرئيس

عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق ب. ع.

